

ملخص تنفيذي

الإجمالي فقد ارتفعت بـ ٠,٦ نقطة مئوية لتبلغ ١,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقارنة بـ ١,٢٪ خلال العام السابق.

فقد ارتفعت جملة الإيرادات والمنح خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنسبة بلغت ٢٧,٦٪ لتصل إلى ٢٨٢,٥ مليار جنيه (٢٧,٢٪ من الناتج المحلي). فمن ناحية، ارتفعت الإيرادات الضريبية بـ ١٩٪ لتسجل ١٦٣,٢ مليار جنيه، كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً ملحوظاً وصلت نسبته إلى ٤١,٧٪ لتسجل ١١٩,٣ مليار جنيه. وتشير البيانات التفصيلية إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية مدفوعة بالارتفاع في حصيللة الضرائب على الدخل بـ ١٩,٧٪ إلى ٨٠,١ مليار جنيه. ويرجع ارتفاع حصيللة الضرائب على الدخل إلى ارتفاع حصيللة الضرائب على الشركات بنسبة ١٨,٧٪ لتحقق ٦٦ مليار جنيه، بالإضافة إلى ارتفاع حصيللة الضرائب على الأفراد بنسبة ٢٤,٣٪ لتحقق ١٤,٣ مليار جنيه. وذلك بالإضافة إلى ارتفاع حصيللة الضرائب على السلع والخدمات بنسبة ٢٥,٩٪ لتحقق ٦٢,٧ مليار جنيه. وعلى الجانب الآخر ارتفعت الضرائب على التجارة الدولية بنسبة ٠,٥٪ فقط لتتحقق ١٤,١ مليار جنيه.

أما عن الإيرادات غير الضريبية، فقد ارتفعت قيمة الإيرادات من المنح خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بأكثر من خمسة أمثالها لتصل إلى حوالي ٨ مليار جنيه مقارنة بـ ١,٥ مليار جنيه خلال العام السابق، وارتفعت أيضاً الإيرادات الأخرى بنسبة ٣٤,٥٪ لتصل إلى ١١١,٣ مليار جنيه خلال ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٨٢,٧ مليار جنيه خلال العام السابق.

على الجانب الآخر، ارتفعت جملة المصروفات بنسبة ٢٤,٥٪ خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٣٥١,٥ مليار جنيه (٣٣,٨٪ من الناتج المحلي) مقارنة بنحو ٢٨٢,٣ مليار جنيه (٣١,٥٪ من الناتج المحلي) خلال العام السابق. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى زيادة مصروفات الدعم بنحو ١١,٤٪ لتصل إلى ٩٣,٨ مليار جنيه، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة المزايا الاجتماعية بأكثر من سبعة أمثال قيمتها المحققة خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لتصل إلى ٢٨,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٤,١ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. كما ارتفعت الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٢١,٢٪ لتصل إلى ٧٦,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٦٢,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وكذلك مدفوعات الفوائد ارتفعت بـ ٤,٥٪ إلى ٥٢,٨ مليار جنيه. كما ارتفعت مصروفات شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ٢٧٪ إلى ٤٣,٤ مليار جنيه، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى قيام الحكومة بتطبيق حزمة مالية لتحفيز الطلب المحلي وذلك للحد من التباطؤ المتوقع في معدلات النمو الإقتصادي وزيادة معدلات البطالة.

فقد اتجهت الحكومة المصرية إلى استخدام حزمة من الإجراءات المالية التوسعية خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ والتي بلغت تكلفتها ١٥ مليار جنيه. وقد تم توجيه مبلغ ١٠,٨ مليار منها نحو الاستثمارات العامة وبالأخص مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة. وبالإضافة إلى ذلك تم ضخ ٢,٧ مليار جنيه في صورة مصروفات جارية أخرى، والاستغناء عن مبلغ ١,٥ مليار جنيه كإيرادات محتملة نتيجة تخفيضات جمركية.

وتشير بيانات الموازنة العامة عن الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى ارتفاع العجز الكلي بـ ١,١ نقطة مئوية ليبلغ ٤٨ مليار جنيه أي ٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ ٣٠,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع المحقق في نسبة العجز الكلي كانعكاس لأثر تباطؤ النشاط الإقتصادي المحلي وتداعيات الأزمة المالية العالمية على المالية العامة للدولة، حيث انخفضت كل من الإيرادات الكلية والمصروفات العامة خلال فترة الدراسة، وارتفعت نسبة العجز الأولى بـ ٠,٥ نقطة مئوية لتصل إلى ١,٦٪ من الناتج المحلي مقارنة بـ ١,١٪ خلال الفترة يوليو-نوفمبر من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

سجل إجمالي الإيرادات والمنح انخفاضاً ملحوظاً بلغ ٢٨,٧٪ خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ليصل إلى ٦٦,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ٩٣,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية

لقد نجح الإقتصاد المصري في تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وصلت في المتوسط إلى ٧٪ خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨/٢٠٠٧. ومن أهم العوامل التي ساعدت على تحسن الأداء الإقتصادي خلال هذه الفترة تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي، والاندماج المتزايد للسوق المصري في الإقتصاد العالمي مدعوماً بالظروف الخارجية المواتية. إلا أن النشاط الإقتصادي قد شهد تباطؤاً ملحوظاً خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، متأثراً بالأزمة المالية العالمية وما تبعها من تباطؤ في حركة التجارة الدولية والتدفقات المالية الدولية. فقد سجل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق ٤,٧٪ خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، مقارنة بـ ٧,٢٪ خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. وبالرغم من انخفاض معدل نمو الناتج المحلي المحقق مقارنة بالعام السابق عليه إلا أنه قد فاق التوقعات السائدة في السوق المصري مع بداية الأزمة المالية العالمية، ويرجع ذلك إلى صمود الإستهلاك المحلي النهائي والذي عوض جزئياً الإنخفاض الملحوظ في حجم الإستثمارات الخاصة.

وتشير البيانات المبدئية الصادرة من قبل وزارة التنمية الإقتصادية عن أداء النشاط الإقتصادي المصري خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى استمرار تحسن أداء الإقتصاد المحلي إثر الأزمة المالية العالمية. فقد ارتفع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٤,٩٪ خلال يوليو-سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ ٤,٥٪ خلال الربع السابق عليه، ومقارنة بـ ٤,١٪ خلال الفترة أكتوبر-ديسمبر من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (وهو أدنى معدل نمو للناتج الحقيقي منذ وقوع الأزمة المالية العالمية).

ويأتي النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق) خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ مدفوعاً بنمو كل من الإستهلاك العام والخاص بـ ٦,٢٪ و ٥,٦٪ على التوالي. كما دعم نمو الناتج المحلي ارتفاع قيمة الإنفاق الاستثماري بـ ٧,٨٪ خلال فترة الدراسة، ولكن جدير بالذكر أن الارتفاع المحقق في جملة الإستثمارات يعكس في الأساس ارتفاع قيمة المخزون المتراكم مما حد بدوره من أثر إنخفاض قيمة تكوين رأس المال الثابت.

كذلك سجل الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج^١ معدل نمو حقيقي بلغ ٤,٩٪ خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩. ووفقاً للتقسيم القطاعي، فقد ساعد على دفع حركة النشاط الإقتصادي نمو كل من قطاع البناء والتشييد (معدل نمو حقيقي ١٣,٨٪)، و ٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والاتصالات (معدل نمو حقيقي ١٣,٥٪)، و ٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والنقل (معدل النمو الحقيقي ٧٪)، و ٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و الصناعات الاستخراجية (معدل نمو حقيقي ٦,٣٪)، و ١٣,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي). على الجانب الآخر، فقد تراجع أداء قناة السويس ليسجل انخفاض قدره ١,٩٪ خلال يوليو-سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بنمو قدره ٢,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وعلى جانب المؤشرات المالية، فقد شهد أداء الموازنة العامة للدولة تحسناً ملحوظاً خلال العامين المتتاليين ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و ٢٠٠٨/٢٠٠٩، والذي استمر أيضاً خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. حيث إستقرت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي عند ٦,٩٪. وذلك بالرغم من تعرض الإقتصاد المصري للارتفاع الحاد في الأسعار العالمية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بالإضافة إلى تعرضه لاحقاً إلى آثار الجولة الثانية للأزمة المالية العالمية. وفيما يخص إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة للدولة (محلي وخارجي) فقد إستقرت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ عند ٨١٪ وذلك مقارنة بالمعدلات المحققة خلال السنة المالية السابقة، وذلك بالرغم من قيام البنك المركزي بإعادة تبويب ٤,٣ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٠٨ ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلي بدلاً من مديونيات "القطاعات الأخرى"، مع العلم أنه إذا تم استثناء أثر هذه المعالجة فسوف تنخفض نسبة إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يقرب من ٢ نقطة مئوية. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة إجمالي الدين إلى الناتج المحلي قد سجلت إنخفاضاً تراكمياً يصل إلى ٤٠ نقطة مئوية خلال الأربع سنوات الماضية.

و طبقاً للعمليات المبدئية الصادرة من الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة^٢ عن العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨، فقد إستقرت نسبة العجز الكلي^٣ إلى الناتج المحلي الإجمالي عند ٦,٩٪ ليبلغ ٧١,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٦١,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. أما عن نسبة العجز الأولى^٤ إلى الناتج المحلي

^١ تم حساب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي باستخدام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.

٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.
٣ الإيرادات الحكومية مطروحاً منها المصروفات، ومضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية.
٤ العجز الكلي بعد إستبعاد الفوائد المدفوعة.
٥ تعكس الزيادة الملحوظة في كل من الإيرادات الأخرى (جانب الإيرادات) والمزايا الاجتماعية (جانب المصروفات) أثر التسوية التي تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات.

بأكثر من النصف بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت ٦٪. وتشير البيانات التفصيلية إلى انخفاض الحصيلة من الإيرادات الأخرى بـ ٥٣٪ لتصل إلى ما يقرب من ١٧,٨ مليار جنيه^٦ خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠٠٩/٢٠١٠، بالإضافة إلى انخفاض المنح بنحو ٦٩٪ لتحقق ١,٧ مليار جنيه مقابل ٥,٦ مليار جنيه خلال يوليو-نوفمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨. كذلك انخفضت الحصيلة من ضريبة الدخل على الشركات بـ ٢٦٪ لتصل إلى ٩,٧ مليار جنيه، مقارنة بـ ١٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. في نفس الوقت انخفضت الإيرادات المحصلة من الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على التجارة الدولية بـ ٥٪ و ٢٢,٨٪ ليسجلا ٢٣,٣ مليار جنيه و ٤,٧ مليار جنيه على التوالي. وعلى نحو آخر، حققت الإيرادات المحصلة من الضرائب على الممتلكات ارتفاعا بأكثر من أربعة أمثال القيمة المحققة خلال نفس الفترة من العام السابق، لتصل إلى ٣,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٠,٩ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وانخفضت أيضا جملة المصروفات خلال فترة الدراسة ولكن بدرجة أقل حدة من الانخفاض المحقق في جملة الإيرادات، حيث بلغ معدل انخفاض إجمالي المصروفات ٧,٤٪ خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ ليصل إلى ١١٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٢٤,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك إلى الانخفاض الملحوظ في مصروفات باب "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية"^٧ والذي فاق قيمة الارتفاع المتراكم في مصروفات جميع الأبواب الفرعية الأخرى.

فقد انخفضت فاتورة "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" بـ ٥٧٪ لتصل إلى ٢٠,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ٤٨,٣ مليار جنيه خلال يوليو-نوفمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وعلى الجانب الآخر، ارتفعت الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ١٢,٣٪ لتصل إلى ٣٢,١ مليار جنيه، كما ارتفعت الفوائد المدفوعة بـ ٤٤,٩٪ إلى ٢٨,٧ مليار جنيه. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ ٢٩٪ إلى ٨ مليار جنيه. أيضا ارتفع الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ٢٤,٨٪ إلى ١٤,٢ مليار جنيه، كما ارتفعت المصروفات الأخرى بـ ١٣٪ لتصل إلى حوالي ١١,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وفيما يخص بيانات الدين المحلي الصادرة عن وزارة المالية، فيتم عرضها طبقاً لثلاث مستويات تجميعية^٨ مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي.^٨

وقد إنعكس التحسن الملحوظ في مؤشرات المالية العامة على أرصدة الدين المحلي خلال الأعوام من ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨/٢٠٠٧، حيث انخفضت نسبة الدين المحلي الإجمالي لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي بـ ٣٤ نقطة مئوية نزولا من ١٠١٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ما يقرب من ٦٧٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٧/٢٠٠٨، كما استقرت نسبة الدين إلى الناتج المحلي خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

بالنسبة لأرصدة الدين المحلي في نهاية سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩، فقد سجل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ٧٥١,٥ مليار جنيه (٦,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٦٣٩,٨ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (٦,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما سجل صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ٦١١,٦ مليار جنيه (٥١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٥١٢,٦ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (٤٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وتجدد الإشارة إلى أن الزيادة المحققة في رصيد الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ترجع في الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٢٥٠,٤ مليار جنيه و ١١٠ مليار جنيه على التوالي مقارنة بـ ١٦٥,٤ مليار جنيه و ٧٨,٥ مليار جنيه في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

كما بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ٦٦٥,٣ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ (٥٦,٣٪ من الناتج المحلي) مقابل ٥٥٢,٢ مليار جنيه (٥٣,٢٪ من الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨. كما بلغ صافي الدين المحلي للحكومة العامة ٥١٣,٧ مليار جنيه (٤٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٤١٥,٢ مليار جنيه (٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وقد نتج الارتفاع المحقق في رصيد الدين المحلي للحكومة العامة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ عن ارتفاع الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع الدين المجمع لبنك الاستثمار القومي بما يقرب من ٧ مليارات جنيه ليصل إلى ١٤٧,٧ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩.

٦ يرجع الانخفاض في الإيرادات الأخرى والإنفاق على المزايا الاجتماعية (جانبا المصروفات) إلى أثر فترة الأساس الناتجة عن التسوية التي تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

٧ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينهم.

٨ يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة وبنك الاستثمار القومي وصناديق التأمين الاجتماعي. أما بالنسبة للدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجمع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

أما عن إجمالي الدين العام المحلي فقد بلغ ٦٨٩,٨ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ (٥٨,٤٪ من الناتج المحلي) مقابل ٥٧٠,٢ مليار جنيه (٥٤,٩٪ من الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وبلغ صافي الدين العام المحلي ٥٢٤,٧ مليار جنيه (٤٤,٤٪ من الناتج المحلي) مقابل ٤١٩,٨ مليار جنيه (٤٠,٤٪ من الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وترجع الزيادة المحققة في رصيد إجمالي الدين العام المحلي في الأساس إلى ارتفاع الدين المجمع للحكومة العامة، بالإضافة إلى زيادة رصيد الدين المستحق على الهيئات الاقتصادية بحوالي ٤١٦ مليون جنيه ليصل إلى ٨٨ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بأكثر من الضعف لتصل إلى ٢١,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠,٦ مليار جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وقد نتج ذلك عن ارتفاع قيمة الفوائد المحلية المسددة بنسبة ٦٧٪ إلى ١٧,٧ مليار جنيه خلال الربع الأول من ٢٠١٠/٢٠٠٩، وكذلك ارتفاع قيمة القروض المحلية المسددة إلى ٤,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٣,٥ مليار جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وقد ارتفع المتوسط المرجح لأجل أذون وسندات الخزانة في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ إلى ١,٥ سنة مقارنة بـ ١,٤ سنة في نهاية يونيو ٢٠٠٩، في حين انخفض متوسط سعر الفائدة المستحق عليها خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ١٠,٥٪ مقارنة بـ ١١٪ خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

أما عن الدين الخارجي فلم يتم بعد نشر البيانات الخاصة بأرصدة الدين الخارجي في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩، إلا أن البيانات الصادرة عن نهاية يونيو ٢٠٠٩ تشير إلى إنخفاض إجمالي رصيد الدين الخارجي بنحو ٧٪ ليصل إلى ٣١,٥ مليار دولار (١٧٪ من الناتج المحلي) في نهاية يونيو ٢٠٠٩، وذلك مقابل ٣٣,٩ مليار دولار (٢٠,١٪ من الناتج المحلي) في العام السابق. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي - بعد إعادة التصنيف - بلغ نحو ٢٥,٨ مليار دولار (٨١,٩٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في نهاية يونيو ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٢١,٦ مليار جنيه في يونيو ٢٠٠٨.^٩

وعلى صعيد التطورات النقدية، فقد استقرت جملة السيولة المحلية خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ مقارنة بالشهر السابق عند ٨٤٧,٨ مليار جنيه، إلا أن معدل النمو السنوي للسيولة المحلية قد انخفض ليسجل ٨,٦٪ في نهاية أكتوبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٩٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ١٣,١٪ في نهاية أكتوبر ٢٠٠٨. ويمكن تفسير تباطؤ نمو السيولة المحلية خلال العام المنتهى في أكتوبر ٢٠٠٩ بالتراجع الحاد في نمو صافي الأصول الأجنبية وهو ما حد بدوره من أثر النمو المحقق في صافي الأصول المحلية خلال فترة الدراسة.

فقد انخفض معدل نمو صافي الأصول الأجنبية إلى ١,٥٪ في نهاية شهر الدراسة مقارنة بـ ١٨,٣٪ في نهاية أكتوبر ٢٠٠٨، ويرجع ذلك إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي^{١٠} بنحو ٨,٥٪ ليصل إلى ١٧٥,٢ مليار جنيه في نهاية أكتوبر ٢٠٠٩، في حين ارتفع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك بـ ٢٩,١٪ إلى ٨٩ مليار جنيه نتيجة اختفاء أثر الأساس المصاحب لتصفية أغلب استثمارات الأجانب في الأوراق المالية الحكومية بداية من شهر سبتمبر ٢٠٠٨.

وفي نفس الوقت ارتفع صافي الأصول المحلية بنسبة ١٢,٢٪ إلى ما يقرب من ٥٨٣,٦ مليار جنيه في نهاية أكتوبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٥٢٠,٢ مليار جنيه في نهاية أكتوبر ٢٠٠٨، وترجع هذه الزيادة في الأساس إلى نمو صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بنسبة ٤٠٪ إلى ٣٠٧,٣ مليار جنيه، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة المطلوبات من قطاع الأعمال العام بـ ١٩,١٪ لتصل إلى ٣٤,١ مليار جنيه في نهاية أكتوبر ٢٠٠٩. وعلى نحو آخر، انخفض صافي المطلوبات من القطاع الخاص بنسبة بلغت ١,١٪ ليصل إلى حوالي ٣٨٦ مليار جنيه في نهاية شهر الدراسة.

أما عن تطور مكونات السيولة المحلية على جانب الخصوم، فقد ارتفعت أشباه النقود بنسبة ٧,٨٪ لتبلغ ٦٥٥,٢ مليار جنيه في نهاية أكتوبر ٢٠٠٩، كما ارتفع المعروض النقدي بنسبة ١١,٤٪ ليصل إلى ١٩٣ مليار جنيه.

٩ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تسيب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تسيب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير في جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافي حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تسيب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلي بدلا من مديونيات "القطاعات الأخرى". وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التسيب الجديد.

١٠ تم تفعيل اتفاقية الحساب المجدد بين البنك المركزي المصري ووزارة المالية في يونيو ٢٠٠٨، مما أدى إلى إهلاك جزء من السندات الصادرة عن وزارة المالية لصالح البنك المركزي مقابل استخدام وزارة المالية لرصيد الحساب المجدد، ومن ثم انخفضت قيمة الخصوم الأجنبية المستحقة على البنك المركزي وارتفعت قيمة صافي الأصول الأجنبية لديه، وأثر ذلك على معدلات نمو صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي طوال الفترة الممتدة من يونيو ٢٠٠٨ حتى مايو ٢٠٠٩. وجدير بالذكر أنه يمكن تفسير تراجع نمو صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي مع بداية العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ نتيجة اختفاء أثر الأساس الناتج عن تفعيل اتفاقية الحساب المجدد بين البنك المركزي ووزارة المالية المصرية.

وفيما يخص صافي الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، فقد تراجع بـ ٢,٩٪ في نهاية شهر أكتوبر ٢٠٠٩ بالمقارنة بنفس الشهر من العام السابق ليبلغ ٣٤ مليار دولار، إلا أنه قد ارتفع مقارنة بمستواه في شهر سبتمبر ٢٠٠٩ والذي بلغ ٣٣,٥ مليار دولار^{١١}.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) بنسبة ٩٪ في نهاية أكتوبر ٢٠٠٩ لتصل إلى ٨٣٧,٣ مليار جنيه، ٨٦,٨٪ منها في صورة ودائع غير حكومية. وارتفع كذلك إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) بنسبة طفيفة بلغت ٠,٤٪. ليسجل ٤٣١ مليار جنيه في نهاية أكتوبر ٢٠٠٩، وذلك كمحصلة لنمو جملة الإقراض للقطاع غير الحكومي بـ ٠,٣٪ ليصل إلى ٣٩٩ مليار جنيه، بالإضافة إلى نمو معدل الإقراض للقطاع الحكومي بنسبة ٢٪ ليصل إلى نحو ٣٢ مليار جنيه في نهاية شهر الدراسة. أما عن نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية فقد بلغت ٤٦,٣٪ في نهاية أكتوبر ٢٠٠٩ مقابل ٥٠,٦٪ في نهاية شهر أكتوبر من العام السابق، بينما بلغت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة الأجنبية ٦٧,٦٪ مقابل ٧٠٪ في نهاية شهر أكتوبر من العام السابق.

وقد انخفضت معدلات الدولار في جملة السيولة المحلية لتصل إلى ١٨,٦٪ في أكتوبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ١٩,٦٪ خلال الشهر السابق و ٢١,٦٪ في شهر أكتوبر ٢٠٠٨. وانخفضت كذلك معدلات الدولار في الودائع خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ لتصل إلى ٢٤٪ مقارنة بـ ٢٤,٦٪ في سبتمبر ٢٠٠٩ و ٢٦,٩٪ في أكتوبر ٢٠٠٨.

■ **استقر معدل التضخم السنوي^{١٢} لحضر الجمهورية خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩** ليسجل ١٣,٢٪ مقارنة بـ ١٣,٣٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ (١٢,٩٪ لإجمالي الجمهورية خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ١٢,٨٪ في الشهر السابق). في حين انخفض معدل التضخم الشهري - للمرة الأولى منذ ديسمبر ٢٠٠٨ - ليسجل - ٠,١٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ٠,٢٪ خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك في الأساس إلى انخفاض معدل التضخم لمجموعة الطعام والشراب لتحقيق - ٠,٣٪ خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩.

ووفقاً لتقرير التضخم الصادر عن البنك المركزي، سجل معدل التضخم الأساسي السنوي ٦,٦٪ خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٦,٥٪ في الشهر السابق، ومقارنة بـ ٢١,٤٪ في نوفمبر ٢٠٠٨^{١٣}.

وعلى نحو آخر، ارتفع مؤشر أسعار المنتجين خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩ مسجلاً معدل تضخم شهري بلغ ١,١٪. كذلك ارتفع معدل التضخم السنوي في أسعار المنتجين ليسجل ٨,٧٪ خلال نوفمبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ١,٦٪ في الشهر السابق، ومقارنة بـ ٥,١٪ خلال نوفمبر ٢٠٠٨. ويعكس ارتفاع معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين أثر فترة الأساس المرتبط بالإنخفاض الحاد في أسعار التعدين واستغلال المحاجر خلال نوفمبر ٢٠٠٨.

■ **وقد قرر البنك المركزي الإبقاء على أسعار الفائدة على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة (المعروفة بمعدل الكوريدور) بدون تغيير وذلك خلال اجتماع لجنة السياسات النقدية الذي عقد في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٩.** وبناءً على ذلك فقد ثبتت أسعار الفائدة للإيداع والإقراض لمدة ليلة واحدة عند ٨,٢٥٪ و ٩,٧٥٪ على التوالي. وقد بنى هذا القرار على اتساق المستوى الحالي لأسعار العائد على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة مع التحسن المشهود في مؤشرات الأداء الإقتصادي المحلي، وبقاء معدلات التضخم الأساسي في الحدود المقبولة بالنسبة للبنك المركزي.

■ **وبالنسبة لمعاملات القطاع الخارجي،** حقق ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ نقضاً كلياً بلغ ٢,١ مليار دولار مقابل فائض بلغ ٠,٥ مليار دولار خلال العام السابق. فقد سجل الميزان المالي والراسمي صافي تدفقات للداخل بلغ ٢,٨ مليار دولار مقابل تدفقات للداخل بمبلغ ٢,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. من جهة أخرى، حقق ميزان المعاملات الجارية عجزاً بلغ ١,٥ مليار دولار تقريباً مقابل عجزاً بلغ تقريباً ١ مليار دولار خلال يوليو-سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

١١ صافي الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي قد ارتفع ليصل إلى ٣٤,١ مليار دولار في نهاية شهر نوفمبر ٢٠٠٩.

١٢ قام الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من يناير ٢٠٠٥، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠٠٧ كسنة أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

١٣ مؤشر التضخم الأساسي (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التي تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٨,٨٪ من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التي تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٩,٤٪ من السلة السلعية للمستهلكين). وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحي وتكميلي.

فعلى جانب ميزان المعاملات الجارية، شهدت جملة الصادرات السلعية خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ انخفاضا بنسبة ٣,٤٪ لتصل إلى ٥,٤ مليار دولار وذلك نتيجة انخفاض الصادرات غير البترولية بنسبة بلغت ٢٦,٩٪ لتصل إلى ٣ مليار دولار، هذا بالإضافة إلى الانخفاض في قيمة الصادرات من المنتجات البترولية بنحو ٤١٪ لتصل إلى ٢,٤ مليار دولار. وفي الوقت ذاته سجلت جملة الواردات السلعية إنخفاض بنسبة ١٦,٧٪ لتبلغ ١٢,٦ مليار دولار. وقد أدت هذه التطورات في مجملها إلى نمو العجز التجاري بنسبة ٣,٤٪ ليصل إلى ٧,٢ مليار دولار خلال يوليو-سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل ٧ مليار دولار خلال يوليو-سبتمبر من العام السابق.

أما عن الميزان الخدمي، فقد انخفضت جملة المتحصلات الخدمية بنسبة ١٥,٤٪ إلى ٦,٣ مليار دولار وذلك في ضوء الإنخفاض الذي شهدته المتحصلات من كافة البنود في الميزان الخدمي. في الوقت ذاته انخفضت المدفوعات الخدمية بنسبة ١١,٣٪ لتصل إلى ٣ مليار دولار خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل ٣,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، وكمحصلة لهذه التطورات فقد انخفض فائض ميزان المعاملات الخدمية بنسبة ١٨,٧٪ ليحقق نحو ٣,٣ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بنحو ٤,١ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي السابق. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المتحصلات الخدمية إلى المدفوعات الخدمية بلغت ٢١١,٢٪ مقارنة بـ ٢٢١,٢٪ خلال يوليو-سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وقد انخفض صافي تدفقات التحويلات الخاصة بنسبة ٤,٩٪ ليحقق ١,٨ مليار دولار خلال يوليو-سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩، وبالتالي فقد سجلت جملة المتحصلات الجارية (شاملة صافي التحويلات الخاصة والرسمية) انخفاضا بنسبة ١٩,٥٪ خلال فترة الدراسة لتحقيق ١٤,١ مليار دولار. في الوقت ذاته إنخفض إجمالي المدفوعات الجارية بنسبة ١٥,٧٪ إلى ١٥,٦ مليار دولار مما دفع حساب المعاملات الجارية إلى تحقيق عجز قدره ١,٥ مليار دولار (- ٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وقد انخفضت نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية لتصل إلى ٩٠,٥٪ مقارنة بنحو ٩٤,٨٪ خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، سجل ميزان المعاملات المالية والراسمالية خلال يوليو-سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ صافي تدفقات للداخل بقيمة ٢,٨ مليار دولار مقابل ٢,٢ مليار دولار خلال يوليو-سبتمبر من العام السابق. وتأتي هذه الزيادة نتيجة لارتفاع صافي تدفقات محفظة الأوراق المالية في مصر لتحقيق ١,٢ مليار دولار مقارنة بصافي تدفق للخارج قدره ٣,٥ مليار دولار خلال يوليو-سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وكذلك ارتفاع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للداخل لتصل إلى نحو ١,٧٣ مليار دولار خلال يوليو-سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩، مقارنة بصافي تدفقات للداخل بلغت ١,٦٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. ومن جهة أخرى، فقد انخفضت قيمة الاستثمارات الأخرى لتصل إلى ٠,٠٧ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل ٤,٨ مليار دولار خلال الربع الأول من العام السابق.

وأخيراً، سجل بند السهو والخطأ صافي تدفقات للداخل بنحو ٠,٧ مليار دولار خلال يوليو-سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل صافي تدفقات للخارج يصل إلى ٠,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد ارتفعت نسبة تغطية الاحتياطي الدولي للواردات إلى ٨ أشهر مقارنة بـ ٦,٩ أشهر خلال يوليو-سبتمبر من العام المالي السابق. في حين انخفض مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية إلى ٤٢,٧٪ خلال يوليو-سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ ٥٣,٨٪ خلال نفس الفترة من العام السابق.

■ **أما عن تطورات سوق رأس المال المحلي،** فقد انخفض مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩ بـ ١٠٩٨ نقطة ليصل إلى ٥٨٦٨ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في الشهر السابق والذي بلغ ٦٩٦٦ نقطة، إلا أنه قد تعدى مستواه المحقق في نهاية نوفمبر من العام السابق بـ ١٦٦٣ نقطة. على الجانب الآخر فقد ارتفعت قيمة رأس المال السوقي بنسبة ٥,٥٪ في نوفمبر ٢٠٠٩ ليسجل ٤٨٦ مليار جنيه (٤١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي).